(5) ع
1983 06 11_0001_L

المخطوفون والمعتقلون ادلة صارخة لدى الاهالي وتردد رسمي غريب

الدولة تشير بأصابع خجولة إلى "القوات اللبنانية" والميليشيات ترسل من يبتز الأموال من اهالي المخطوفين!

المحامي براج: توسيع لجنة الأهالي وطرح القضية عالمياً وشجب الصمت الرسمي

الصمت .. التجاهل .. التبرير أو التهرب .

هذه هي الوسائل التي يستخدمها كبار المسؤولين، حتى هذه الساعة، في الردّ على ألوف الاستفسارات والتساؤلات والصرخات الغاضبة بخصوص المعتقلين والمخطوفين من أبناء هذا الشعب الصابر والذي يكاد يفقد قدرته على الانتظار ..

وهذا في وقت تأخذ فيه قضية المعتقلين والمخطوفين أبعاداً بالغة الخطورة وتشكل أحد أخطر العوائق في طريق توحيد اللبنانيين واعادة اللحمة فيما بينهم .

وهذا في وقت تؤكد فيه اعداد كبيرة من الأمهات والزوجات ان لديهنّ دلائل قاطعة على مسؤولية «القوات اللبنانية» عن أعمال الخطف التي شملت الألوف ممن لا يزال مصيرهم مجهولاً .

ويزيد في خطورة هذه المشكلة، ان بعض مسلحي الميليشيات يدخلون منازل أهالي المخطوفين أحياناً ويمارسون عليهم ابتزازاً مالياً بحجة العمل لاطلاق سراح أبنائهم أو آبائهم، أو الزوج أو الشقيق .. فتزداد مأساة العائلة التي تغرق في مزيد من الديون لاشباع نهم «القوات» .. وينفجّر الغضب في عيون الأطفال، ويتعالى الصراخ، وتهدّد القضية بأن تتحول الى كارثة لا تبقي ولا تذر ..

والدولة الساكتة (تعلم أو لا تعلم، لا فرق!) تتصرف على النحو الذي يدفع هؤلاء الأولاد وهذه الأمهات الى الانتقام .. ومن يدري؟ فقد يبدأ الانفجار الجديد من نهج «عليّ وعلى أعدائي يا رب»، عندما تضطر الألوف المؤلفة من أبناء الشعب لسلوك هذا السبيل بعد أن تنقطع في وجههم سائر السبل؟!

كما يزيد في الخطورة، ان الهوية الطائفية للأكثرية الساحقة من المخطوفين واضحة، وان القيادات الدينية باتت لا تستطيع أن تسكت، أو ان تراعي، أو ان «تبرر»، هي أيضاً، المجازر المتتالية والمتكررة!

أين أصبحت القضية، بالوقائع والأدلة وبالآفاق والاحتمالات؟

وماذا يقول مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية وماذا تقول لجنة الدفاع عن المعتقلين والمخطوفين، التي تطرح المسألة محلياً وعالمياً وتلحّ على ضرورة التعجيل في حلها؟!

وهل صحيح ان «العين بصيرة واليد قصيرة»، كما يقول الرئيس شفيق الوزان، وكما يستفاد من أقوال الرئيس كامل الأسعد؟

«أعمال ارهابية»

الشيخ أسعد جرماتوس قال لنا ان عمليات الاعتقال والتوقيف (الرسمية) شملت المتهمين بما سمّاه «أعمالاً ارهابية ومساساً بأمن الدولة»، فبمعزل عن صحة ذلك (وسنعود اليه في الحديث لاحقاً) فماذا تسمّي الدولة عملية الاعتداء على المواطنين وخطفهم وتعذيبهم وتصفيتهم أحياناً؟

أفلا تدخل هذه الأعمال، برأيها، في نطاق الأعمال الارهابية؟

هل ستتدخل، على هذا الأساس، لوضع حدّ لها ومحاكمة المسؤولين عنها، كما فعلت بمن اعتبروا مسؤولين عن الكارثة الثلجية، أم ان هذه الجرائم ستبقى بدون محاكمة كغيرها من الجرائم الفظيعة؟

هذا الملفّ يسعى لالقاء الأضواء على هذه القضية: ملابساتها ومخاطرها وآفاقها .

لوائح الوقائع الصارخة

وننقل هنا بعض الروايات كما أوردها أهالي المخطوفين في لوائح أسماء المعتقلين والمخطوفين، والتي تتضمن بعض أسماء الخاطفين واشارة الى هويتهم السياسية وهي كما يلي:

اسم المخطوف	التاريخ	المكان	روايات الأهالي
أ.ع	٨٢/٦/١٩	المتحف	في مركز الشرطة (ايلي شرتوني)
و.ج	٨٢/٩/٥	الأوزاعي	يؤكد الأهالي انه لدى الـ S.K.S الكتائبية .
ع.م		برج حمود	تأكد الأهل انه وسيارته في المجلس الحربي
خ.ع	٨٢/٩/١٨	صبرا	الأهل أكدوا انه لدى الـ S.K.S
م.ب	٨٢/٩/١٦	خلده	تأكد ذووه بأنه في المجلس الحربي
م.ح	٨٢/٩/١٦	خلده	في المجلس الحربي
ش.ج	١٦ أيلول	خلده	في المجلس الحربي
ر.ص	١٨ أيلول	صبرا	في المجلس الحربي
ز.ح	٨٢/٦/١٣	الحدث - كفرشيما	في المجلس الحربي
ح.ك	حزيران ٨٢	قرب وادي شحرور	اعتقل الكتائب بواسطة رودلف صليبا
م.ع	١٦ أيلول	قرب فرن بيضون - الأشرفية	تأكد ذووه بأنه لدى «القوات اللبنانية»
ف.ك	٨٢/٦/٢٨	صوفر - بحمدون	لدى «القوات اللبنانية»
ش.ع	٨٢/٦/٢٨	صوفر - بحمدون	لدى «القوات اللبنانية»
أ.س	٨٢/٦/٢٨	صوفر - بحمدون	لدى «القوات اللبنانية»
ع.خ	١٧ أيلول	البرج - الأوزاعي	تأكد ذووه انه موجود في «نادي العمل الرياضي» - فرن الشباك
ع.ن	١٧ أيلول	البرج - الأوزاعي	«نادي العمل الرياضي» - فرن الشباك
ك.ن	١٧ أيلول	البرج - الأوزاعي	«نادي العمل الرياضي» - فرن الشباك
ز.ق	٢٠ أيلول	بحمدون	تأكد ذووه انه لدى «القوات اللبنانية»
أ.ز	٢٠ أيلول	بحمدون	تأكد ذووه انه لدى «القوات اللبنانية»
ص.ك	١٥ أيلول	مستديرة المطار	معلومات موثوقة أنه لدى الكتائب
م.غ	١٧ أيلول	خلده	انزل من باص من ثلاثة آخرين .
ع.غ	١٧ أيلول	خلده	انزل من الباص نفسه .
ع.س	١٧ أيلول	خلده	انزل من الباص نفسه
ع.ق	١٧ أيلول	خلده	انزل من الباص نفسه
ف.ش	٤ أيلول	طريق بيروت - طرابلس	
ز.ب	١٦ أيلول	دامور - الجية	تأكد ذووه انه لدى «القوات اللبنانية»
س.س	١٦ أيلول	دامور - الجية	تأكد ذووه انه لدى «القوات اللبنانية» .
ح.س	١١ حزيران	كلية العلوم	تأكد ذووهم انهم لدى «القوات اللبنانية»
أ.ر	١١ حزيران	كلية العلوم	
أ.ن	١١ حزيران	كلية العلوم	
ح.م	١١ حزيران	كلية العلوم	
م.ن	١١ حزيران	كلية العلوم	
ح.ش	١١ حزيران	كلية العلوم	
ت.خ	٤ أيلول	المتحف	تأكد ذووه انه لدى «القوات اللبنانية» مع ١٧ شخصاً آخرين
ي.ن	٦ تموز	سوق الغرب	
ع.م.أ	١٨ أيلول	بحمدون	خطف من منزل ابنته مع بقية أفراد عائلته، ثم أفرج عن النساء وبقي الرجال . وقد عرف أهله ان الخاطفين هما جورج هبر وجورج متى، وقد سلمهم الأول الى المجلس الحربي .
م.أ		بحمدون	
خ.أ		بحمدون	
م.ش	١٧ حزيران	مفرق وادي شحرور	أوقفه رودولف صليبا وسلمه الى ايلي قشوع رئيس الكتائب في وادي شحرور .
ك.س	٢٨ آب	خلده - الجية	تم التأكد من أن الكتائب خطفته .
م.ج	١٧ أيلول	خلده	اسم الخاطف ايلي كيروز
ع.د	ايلول	المتحف	اسم الخاطف اميل عيسى
م.خ		جونيه	«سجن جونية» - الكتائب
ع.ع	١٧ أيلول	وادي أبو جميل	الكتائب

الاهالي في دار الافتاء

يعتصمون امام السرايا

الاهالي والمفتي

أطفال المخطوفين: أين أنت يا أبي؟

وتمضي اللائحة في سرد الروايات والتأكيد على مصداقيتها بالأدلة التي تتجاوز حدود المكان والزمان اللذين تمت فيهما عمليات الخطف . ونكتفي هنا بالنماذج التي ذكرناها .

استاذ يبلغ عن خطف تلميذه

● أستاذ مدرسة قدّم شكوى الى المفتي الشيخ حسن خالد عن خطف تلميذه من البسطا في تشرين الأول ١٩٨٢ .

والجنين خطفوه أيضاً

● حسينية مرعي خطفت عن طريق بحمدون - حمانا في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٢ مع ابنها حسام وكانت حاملاً في شهرها الثامن .

من دار الافتاء نبدأ

المشهد الأول: تصل سيارة الجيب العسكرية .. يهبط منها عناصر قوى الأمن .. يدخلون من البوابة الصغيرة الخلفية لدار الافتاء متلفتين حولهم وكأنهم يتساءلون: لماذا أرسلنا الى هنا، لا يبدو أن هناك أي مشاغبين . وبخطوات يصبحون داخل حديقة الدار فتصلهم سيمفونية الأصوات الغاضبة من داخل قاعة المحاضرات .. يقترب رجل الأمن من باب القاعة مستطلعاً لرفاقه سر هذه الضجة! يطل برأسه فيفاجأ بمجموعة من السيدات والشيوخ والصبايا اختلطت أصواتهن المتعالية بتحد مقهور: «بدنا أولادنا ...»، «شو رأيكم نروح اليوم لعند صائب بك؟». «لأ .. خلينا نروح اليوم لعند الرئيس الوزا ...». وعندما أصبح رجل الأمن داخل القاعة توجه لاحدى السيدات متسائلاً بفظاظة: «ماذا هناك؟ ولماذا تتجمعون هنا؟».

وتنهمر سيمفونية الأصوات المتنافرة «ابني مخطوف من خمسة أشهر»، «القوات اللبنانية خطفوا لي ٤ شباب».

ويسأل رجل الأمن مجدداً «لماذا لا تذهبون الى المسؤولين؟»، ويأتي الجواب الجماعي غاضباً مستنكراً: «المسؤولين؟! ما خلينا حدا .. كلهم وعدونا وبعدين تهربوا منا .. وبيقولوا أولادكم مش عند «القوات اللبنانية». وينهن؟ تبخروا؟».

وتقول أخرى «كيف مش عند القوات اذا كان عندنا اثباتات ان القوات اللبنانية خطفتهم، وعلى حواجز تقع في المنطقة الشرقية؟».

وتتدخل سيدة متسائلة: «وانت ما شأنك، أتحرسنا أم تتجسس علينا؟».

فتقاطعها زميلتها: «انه يقوم بواجبه فقط .. مش هو المسؤول عن خطف أولادنا .. المسؤول هو رئيس الحكومة».

وأمام مأساتهم وازاء تعاطفهم معه يكتشف انه ليس أمام عصابة من المشاغبين والمخالفين بالأمن، فيرق صوت رجل الأمن وهو يقول معلناً تضامنه «الله يساعدكم .. نحن نشعر معكم .. بس شوطالع بايدنا!».

المشهد الثاني: عجوز اتشحت بالسواد اتكأت بيد على عصاها وباليد الأخرى حملت صور أولادها الأربعة، وفي العيون الدامعة كبرياء كسرها القهر، قالت معرّفة بالصور «أولادي الأربعة مات أبوهم بالحرب . وما الي غيرن، خطفوهم وما خافوا من الله».

المشهد الثالث: صبي يؤكد، للصحافية التي تحاوره، بكل «ما في أعوامه الأربعة عشر من رغبة في اثبات الذات وتصنع القدرة على التحمل وعدم البكاء»: «أريد أبي .. لانه أبي .. وأنا أحتاج اليه لا مادياً فقط بل احتاج رعايته وتوجيهه، ثم اذا لم يعد أبي قريباً فأنا مضطر طبعاً الى ترك المدرسة والعمل لاعالة والدتي واخواتي وخصوصاً ان لا أحد غيري قادر على ذلك». ثم يضيف محاولاً ان لا تسمعه والدته حتى لا يزيد في ايلامها: «لكن عندها لن أستطيع أن أصبح طبيباً كما أحلم».

قضية قمع تحت جناح الاحتلال

هذه المشاهد، وغيرها مما هو أكثر ايلاماً وسحقاً للقلب، تتكرر صباح كل يوم خميس في قاعة المحاضرات في دار الافتاء الاسلامية حيث يلتقي أهالي المعتقلين والمخطوفين بلجنة المتابعة لتطلعهم على تفاصيل تحركها ونتائج الاتصالات التي قامت بها، وتتداول معهم في الخطوات اللاحقة الواجب اتخاذها لمتابعة هذا التحرك الساعي إلى المطالبة بأن تتحمل السلطة السياسية في البلاد بشخص رئيس الحكومة مسؤوليتها الكاملة في التوصل الى حل سريع لهذه القضية والافراج عن المعتقلين والمخطوفين ومعاقبة الخاطفين .

وقضية المعتقلين والمخطوفين هذه ما هي الا واحدة من النتائج السلبية للاحتلال الاسرائيلي الذي انتهت سنته الأولى، والذي ساهم في تجميد الصراع مؤقتاً لصالح فئة معينة على حساب الفئة الأخرى .

ومن هنا تكتسب هذه القضية الانسانية بعدها السياسي من حيث كونها قضية قمع الحريات الديمقراطية وتهديد حياة المواطنين لحظر الاختطاف والتعذيب في محاولة لاثبات الوجود والحق في تأديب أولئك الذين ناهضوا مشروع الفئة المذكورة يوماً ما .

وما زالت هذه القضية حتى اليوم تتفاقم برعاية ومباركة الصمت الرسمي على الرغم من مرور شهور عدة على الخروج الاسرائيلي من بيروت وانتشار الجيش، وما أعقب ذلك من اعلان مشروع بيروت الكبرى والبدء بتنفيذه .

الأسعد وشيخاني وقضية اقتحام أقبية الخاطفين

واذا كانت حجة الرئيس كامل الأسعد حينما زاره وفد لجنة متابعة أهالي المعتقلين والمخطوفين وطالبه بالعمل على الافراج عن المخطوفين لدى «القوات اللبنانية» ومعاقبة الخاطفين، بأن هذه «القوات غير شرعية ولا نستطيع فعل شيء معها لان الشرعية لم تستلم بعد أمن المنطقة الشرقية» .. فما هي حجته وحجة غيره من المسؤولين اليوم وقد مضى أكثر من شهرين على البدء بتنفيذ مرسوم الطوارىء رقم ١٠، وتسلم جيش الشرعية أمن منطقة بيروت الكبرى «وين مكان في بيروت، بالشرقية وبالغربية، ما في غير قوات الشرعية بس» حسب قول الشيخ جرمانوس؟

ثم أما زال «الجيش عاجزاً اليوم عن مداهمة ودخول المجلس الحربي ومعتقلات وأقبية القوات اللبنانية الأخرى للتأكد من وجود المخطوفين فيها والافراج عنهم واعادتهم الى ذويهم، كما قال وزير العدل يوماً للجنة المتابعة حينما زارته طالبة منه أن يقوم الجيش باقتحام هذه المراكز للافراج عن أبنائهم، مبرراً ذلك «بأنها مراكز غير شرعية لقوات غير شرعية».

واذا لم يكن الأمر كذلك فما هو سبب الصمت الرسمي أمام هذه المأساة الاجتماعية التي سيؤدي أهمالها الى تعميق مخاطر الانقسام بين اللبنانيين؟

وأمام هذا الصمت بدأ تحرك الأهالي منذ ثمانية أشهر بتظاهرة فاعتصام، فتشكيل لجنة المتابعة وتكريس دار الافتاء مركزاً ثابتاً لعمل اللجنة ومنطلقاً لتحركها، مروراً باللقاءات والاتصالات التي أجرتها مع المسؤولين وكبار الشخصيات اللبنانية وصولاً الى المؤتمر الصحافي في دار نقابة الصحافة، والذي تبلور عن تشكيل لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية والمعتقلين والمخطوفين، وأعلنت فيه للمرة الأولى لوائح بأسماء المعتقلين والمخطوفين».

الاهالي وسلام

تحرك محلي وعالمي للجنة الدفاع

وقامت لجنة الدفاع بالتحرك على خطين:

محلي، حيث قامت برفع رسائل نيابية الى الحكومة عبر مجلس النواب، والاتصال بالسياسيين والمسؤولين المعنيين بحل هذه القضية، واذاعة العديد من البيانات عبر الصحف لاطلاع الرأي العام اللبناني، وعقد سلسلة اجتماعات مع لجنة المتابعة للاطلاع على تحركهم والتنسيق فيما بينهما .

ودولي، حيث حضر ممثلون عن اللجنة عدداً من المؤتمرات الدولية وطرحوا هذه القضية أمام الرأي العام العالمي والعربي، وكان آخرها الزيارتين اللتين قام بهما عضو اللجنة المحامي سنان براج وهو هنا يتحدث عنهما .

براج: الزيارتان لباريس وموسكو

يقول المحامي براج: «قمت بزيارتين في هذا الصدد الى كل من باريس وموسكو، وقد كانت الأولى بدعوة من مركز التحري الدولي لحضور اجتماع الأمانة العامة الدائمة التي أنا أحد أعضائها والتي انعقدت بتاريخ ٢٤ آذار ٨٣، وكان الموضوع الأبرز على جدول أعمالها هو قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين لن لدى السلطة الرسمية أو لدى اسرائيل والميليشيات الكتائبية . وقد اتخذت عدة توصيات بصدد التحرك الواجب اجراؤه، كما جرى توزيع لوائح بالفرنسية على جميع المنظمات ذات الطابع الحقوقي والانساني في كل أرجاء العالم، وخاصة في دول أوروبا الغربية . كما جرى تزويد لجنة التحري عن أوضاع المفقودين التابع للأمم المتحدة بالمعلومات واللوائح اللازمة لدعم تحركهم».

وأضاف براج «أما بالنسبة لزيارة موسكو فقد تمت بناء على دعوة من لجنة الحقوقيين السوفيات وجمعية الصداقة السوفياتية مع الشعوب للاشتراك في ندوة عالمية حقوقية من بين مواضيعها واهتماماتها قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين . ولقد اغتنمت فرصة وجودي في الاتحاد السوفياتي الصديق لاجراء عدة اتصالات مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وجمعية الحقوقيين السوفيات وجمعية الصداقة مع الشعوب ومجلس السلم العالمي وسكرتاريا مجلس السوفيات الأعلى شارحاً لهم مدى تعلق الشعب اللبناني بالحريات، واعتباره بأن لبنان والحرية صنوان ووجود الواحد متعلق بوجود الآخر».

وقال: «كما ألقيت مداخلة استغرقت ساعتين في المؤتمر شارحاً أبعاد قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين من نواحيها القانونية والانسانية وذلك طبقاً للمعاهدات والأعراف والقوانين الدولية، وكذلك طبقاً لنصوص الدستور اللبناني وقانوني العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية اللبنانية . وقد كانت فرصة للاجتماع بالحقوقيين من مختلف البلاد والجنسيات وتبادل الرأي حول كون الحريات الديمقراطية هي المقدمة الأولى لصنع الأمم ووجودها واستمراريتها».

المعتقلون لدى اسرائيل

واستطرد قائلاً «لقد لمست في زيارتي اهتماماً كبيراً من قبل المؤتمرين والذين اجتمعت بهم، بقضية المعتقلين في السجون الصهيونية واستياءهم من طريقة معاملتهم اللانسانية والمخالفة لأبسط الحقوق والأعراف الدولية . كما لمست مدى التقدم الذي أحرزته مختلف اللجان في زيارتي على صعيد الاهتمام بموضوع المعتقلين لدى اسرائيل والذي برأي يجب أن يكون من واجبات الدولة اللبنانية، خاصة بعد الوصول الى توقيع الاتفاقية نهايته من دون أن نسمع كلمة عن مصير هؤلاء المعتقلين، واللبنانيون منهم على الأقل، لانه بحسب رأينا فالدولة مسؤولة عن رعاياها على امتداد الـ ١٠٤٥٢ كلم».

محوران على الصعيد الاجرائي

وتعمل اللجنة حالياً على توسيع اطار اللجنة وضم التجمعات والشخصيات الديمقراطية والنقابية والشعبية والاجتماعية اليها، كما بدأت مؤخراً بالمباشرة في المرحلة الاجرائية القانونية، وفي هذا المجال يتحدث المحامي سنان براج: «بعد أن تبين لنا أن جميع المراجع من زمنية وغير زمنية لم تعط الموضوع الاهتمام الكافي أو انها تملك معلومات تحتم عليها عدم التعاطي بموضوع المخطوفين والمعتقلين والمفقودين، وأما الأساس الذي سنعتمده في اطار التحرك المقبل للجنة فسوف يتم على محورين: الأول، توسيع اطار اللجنة من حيث تشكيلها بحيث تضم الى جانب المحامين حقوقيين غير محامين، وتجمعات ديمقراطية ونقابية وشعبية واجتماعية . الثاني، الانتقال الى المرحلة الاجرائية بعد أن يكون قد اكتمل لدينا الملف القانوني الحقوقي المستند الى معلومات دقيقة حول موضوع المخطوفين والمعتقلين».

وأضاف «وأود هنا التأكيد على أن معتقلي أنصار يعاملون نسبياً بشكل أفضل من ناحية تمكينهم من توكيل محام والاتصال بذويهم، وهذا بعد أن قرأنا الأخبار الأخيرة في الجرائد اللبنانية».

وتابع «وهناك اتصالات تجري مع جميع القوى التي ذكرت من سياسية ونقابية واجتماعية وشعبية، لأن القضية هي أولاً وأخيراً قضية سياسية على أساس أن أكثرية المعتقلين والمخطوفين أوقفوا أو خطفوا لأسباب سياسية وليس لأسباب فنية! نحن لن نعتبد التكرار بالنسبة للأصول الواجب اتباعها لاننا نعتبر أن السلطة السياسية والسلطة القضائية مسؤولتان عن اعطاء الأوامر للقوى المسلحة بالاعتقال أو التوقيف، ولا مسؤولية على هذه الأخيرة إلاّ من حيث كيفية تنفيذ الأوامر».